

مصر: حبس الصحفيين أو إسناد التهم إليهم جراء تحديهم رواية السلطات للأحداث

قالت منظمة العفو الدولية أن أعداداً كبيرة من صحفيي مصر وإعلاميها يقبعون وراء قضبان الحجز أو يجدون أنفسهم محط تحقيقات جنائية لقيامهم بتحدي السلطات في روايتها السياسية وسجلهم في حقوق الإنسان.

ومنذ الإطاحة بمحمد مرسي من منصب الرئاسة في يوليو/ تموز 2013، قامت السلطات باعتقال الصحفيين المرتبطين بالمعارضة، وأولئك الذين وجهوا سهام النقد لها، واحتجزتهم على خلفية تهم ملفقة من قبيل "بث أخبار أو معلومات أو شائعات كاذبة" والتحرير على الانفصال والعنف.

ووفقاً للبحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية، يُحتجز في مصر حالياً ما لا يقل عن 18 صحفياً وإعلامياً. كما اقدمت قوات الأمن على اعتقال العشرات من الصحفيين الذين جرى الإفراج عنهم لاحقاً عقب استجوابهم لدى النيابة وهيئة الأمن القومي.

واضطر معظم الصحفيين لدفع الكفالة قبل أن يُصار إلى الإفراج عنهم ولكنهم لا زالوا موضع تحقيقات جنائية جارية - في ما يظهر أنها ممارسة تهدف إلى ترهيبهم أو إسكات أصواتهم.

ومنذ يوليو/ تموز 2013، احتجزت النيابة العامة عدداً من الصحفيين لفترات طويلة دون تهمة أو محاكمة. فعلى سبيل المثال، مضى على احتجاز المصور الصحفي المصري محمود أبو زيد، المعروف باسم (شوكان) أكثر من 600 يوم دون إسناد التهم إليه رسمياً أو إحالته إلى المحاكمة.

ويذكر أن معظم الصحفيين المعتقلين قد حرصوا على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ووجهوا النقد لقوات الأمن أو الحكومة، أو أنهم قاموا بالتقاط صور أفراد الشرطة أو الجيش. وعمل عدد منهم لوسائل إعلامية معروفة بمساندتها لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة. ويظهر أن البعض الآخر منهم قد وجد نفسه ضحية فجوة الخلاف السياسي بين مصر وقطر التي سبق لها وأن ساندت إدارة محمد مرسي بقوة.

وزجت المحاكم منذ 3 يوليو/ تموز الماضي بعدد من الصحفيين على خلفية تهم ملفقة تشمل "الانتماء لجماعة محظورة" ونشر أخبار أو معلومات أو شائعات كاذبة" والتحرير على العنف"، كما حاکمت آخرين غيابياً.

وأصدرت إحدى المحاكم حكماً بالإعدام على صحفي في وقت سابق من الشهر الماضي بتهمة تشكيل لجان إعلامية بهدف نشر "أخبار كاذبة" أدت إلى وقوع اعتداءات على مؤسسات الدولة.

وأخير محامو الدفاع منظمة العفو الدولية بعدم توافر أدلة تدين موكلهم. وقامت المحاكم في معظم القضايا بمراجعة عمل الصحفيين ولكنها قررت إدانتهم بناء على إفادات عناصر قوات الأمن وتحقيقاتهم فقط - بما في ذلك تحقيقات جهاز الأمن القومي وضباط إدارة التحقيقات الجنائية.

كما دأبت المحاكم بشكل منتظم على إصدار أوامر تكميم الأفواه في محاكمات مسيسة.¹ وصحيح أنه يجوز للمحاكم في ظل ظروف خاصة أن تستبعد الصحافة أو الجمهور من حضور المحاكمات لعدد من الأسباب، ولكن يظهر أن هذه الممارسة قد أصبحت هي العادة الدارجة في مصر من أجل إبعاد عين الرقابة الشعبية عن القضايا التي حوكم فيها مسؤولون سابقون وحاليون على هامش انتهاكات لحقوق الإنسان، أو تلك التي حوكم فيها نقاد الحكومة أو خصومها السياسيين.² ويشير نمط اعتقال الصحفيين واتهامهم وملاحقتهم إلى أنها خطوات تهدف إلى إسكات أصوات مناوئي الحكومة ومنتقديها وفق ما قالتها منظمة العفو الدولية.

كما تعكف السلطات على توسيع حملة القمع لتطال فضاء الإنترنت، حيث سربت إحدى الصحف المصرية السنة الماضية خبر وجود مخططات حكومية لفرض الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي بما في ذلك فيسبوك وتويتر وواتساب وفايبر وإنستغرام ويوتيوب لأهداف تتعلق بالإرهاب. ولكن يتم استخدام هذه الخطط في مراقبة الآراء المعارضة عوضاً عن ذلك.³

ووفق البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية والتقارير الإعلامية الواردة ذات الصلة، فلقد قُتل ستة صحفيين أثناء تغطيتهم للاحتجاجات منذ يونيو/حزيران 2013. وقضى معظم هؤلاء نحبهم على أيدي قوات الأمن فيما قُتل آخرون أثناء أعمال العنف التي اندلعت بين أنصار محمد مرسي والمحتجين المؤيدين للحكومة.

ولقد بررت السلطات قمعها بالادعاء بأنها تستهدف الأفراد الذين يحرضون على العنف، أو ينشرون "معلومات كاذبة" بين الجمهورين المحلي والدولي. وفي القضايا التي شملتها بحوث منظمة العفو الدولية، لم تبرز النيابة أدلة موثوقة تعزز من التهم بالموجهة إلى هؤلاء بالتحريض على العنف، ولكنها اعتمدت بالكلية على إفادات عناصر قوات الأمن وتحقيقات جهاز الأمن القومي.

كما اتضح لمنظمة العفو الدولية أن مثل هذا التحريض شائع في وسائل الإعلام الموالية للحكومة أيضاً، والتي غالباً ما تطلق دعوات تحرض على العنف ضد أنصار مرسي وجماعة الإخوان المسلمين.

ولم يتم التحقيق في مثل هذه الحالات أو ملاحقة المنافذ والوسائل الإعلامية الموالية للحكومة. وفيما يتعلق بتهم "نشر أخبار أو معلومات أو شائعات كاذبة"، فلم يتم إثبات ارتكابها في الكثير من القضايا. وعلى أية حال، لا ينبغي أن يكون مثل هذا السلوك مصنفاً ضمن الأفعال الجرمية ولا ينبغي أن يصبح أساساً لزج مرتكبيه بالسجن.

¹ تتضمن القضايا على سبيل المثال محاكمات محمد مرسي و213 شخصاً أتهموا بالانتماء إلى جماعة أنصار بيت المقدس المسلحة ومحاكمة حسني مبارك بتهم الفساد والتحقيقات الجنائية الجارية في وفاة المحامي الذي زُعم أنه توفي تحت التعذيب والتحقيق في مقتل الناشطة شيما الصباغ.

² عملاً بأحكام المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أنه "يجوز منع الصحافة والجمهور من حضور المحاكمة كلها أو بعضها لدواعي الآداب العامة أو النظام العام أو الأمن القومي في مجتمع ديمقراطي، أو لمقتضيات حرمة الحياة الخاصة لأطراف الدعوى، أو في أدنى الحدود التي تراها المحكمة ضرورية حين يكون من شأن العلنية في بعض الظروف الاستثنائية أن تخل بمصلحة العدالة، إلا أن أي حكم في قضية جزائية أو دعوى مدنية يجب أن يصدر بصورة علنية، إلا إذا كان الأمر يتصل بأحداث تقتضي مصلحتهم خلاف ذلك أو كانت الدعوى تتناول خلافات بين زوجين أو تتعلق بالوصاية على أطفال".

³ منظمة العفو الدولية "خطط مصر لفرض رقابة جماعية على وسائل التواصل الاجتماعي تشكل اعتداء على الخصوصية الإلكترونية وحرية التعبير عن الرأي. 4 يونيو/حزيران 2014

<https://www.amnesty.org/en/articles/news/2014/06/egypt-s-attack-internet-privacy-tightens-noose-freedom-expression/>

كما حرصت وسائل الإعلام الحكومية وبعض نظيراتها الخاصة على شن حملة شعواء على جماعة الإخوان المسلمين⁴ حيث دعت مراراً وتكراراً إلى تجريد أنصار الجماعة من جنسيتهم المصرية وإغلاق المحال والمدارس والمكاتب المرتبطة بها.⁵

وتحذر منظمة العفو الدولية من أنه لم يعد يتوفر اليوم حيز آمن للصحفيين أو المدونين في مصر بما يتيح لهم انتقاد سجل السلطات السياسي أو سجلها في مجال حقوق الإنسان، بل ولم يعد هناك حيز يتيح لهم التعبير سلمياً عن معارضتهم لحكومة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

وتهيب المنظمة بالسلطات المصرية أن تبادر إلى الإفراج فوراً ودون شروط عن كل من هو محتجز لا لشيء سوى لما يقوم به من عمل صحفي وممارسته السلمية للحق في حرية التعبير عن الرأي.

كما ينبغي عليها أن توعد بالإفراج فوراً عن الصحفيين المحتجزين بتهم "نشر أخبار أو معلومات أو شائعات كاذبة". إذ يشكل حبسهم بهذه الطريقة تقييداً غير مبرر للحق في حرية التعبير عن الرأي.

القضايا

وبالإضافة إلى القضايا التي ترد تفاصيلها أدناه، فمنظمة العفو الدولية على علم بوجود صحفيين آخرين قيد الحجز من قبيل مراسل حزب الحرية والعدالة **عبد الرحمن شاهين** والصحفي في موقع الراصد نيوز **محمود محمد عبد النبي** والمصور الصحفي في موقع كرموز الإخباري **عبد الرحمن عبد السلام**.

وتنوه المنظمة بأن المعلومات الواردة أدناه لا تمثل قائمة حصرية تقتصر على عدد محدود من الحالات والقضايا، ولكنها تمثل ما يُعتبر نمطاً متنامياً من اعتقال الصحفيين المنتقدين للحكومة.

صحفيو "المصري اليوم"

يواجه خمسة من الصحفيين العاملين في صحيفة "المصري اليوم" اليومية تحقيقاً جنائياً عقب اتهامهم لقوات الأمن بالفساد وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان في مقال نُشر بتاريخ 19 أبريل/ نيسان بعنوان "الشرطة - الشهداء والمذنبون (الثقوب في الزي الرسمي)". وحركت وزارة الداخلية "دعوى قانونية" ضد الصحيفة واتهمت الصحفيين "بنشر معلومات كاذبة".⁶ وفي 21 أبريل/ نيسان، استدعى وكيل نيابة أمن الدولة محرر الصحيفة وأربعة صحفيين لحضور الاستجواب بشأن المقال المنشور. ولكن على إثر الانتقادات الواسعة التي شهدتها البلاد، أجل وكيل نيابة أمن الدولة جلسة الاستجواب حتى 26 أبريل/ نيسان ثم أخطر نقابة الصحفيين أن الاستجواب تأجل حتى إشعار آخر.

⁴ أنظر على سبيل المثال، أحمد موسى على قناة التحرير بتاريخ 24 يوليو/ تموز 2013 (https://www.youtube.com/watch?v=74F_75a_1PE)، ولميس الحديدي على قناة سي بي سي، 15 يوليو/ تموز 2013 (<https://www.youtube.com/watch?v=y59oUeIM9Ik>)، وأحمد موسى قائلاً: "لا ينبغي القبض على أحد بل ينبغي قتلهم فوراً حتى ولو كان عددهم مليون شخص مسلح" (: "مصطفى بكرى () ومقابلة أخرى مع أحمد موسى عبر الموقع التالي (<https://www.youtube.com/watch?v=tCYHg6q376s>)؛ أنظر كذلك مقابلة مع السياسي السابق (https://www.youtube.com/watch?v=ib_4T9xrA4s).

⁵ مونتاج لمذيعين ومذيعات وسائل الإعلام المصرية لميس الحديدي ويوسف الحسيني وأحمد موسى وعمرو أديب (<https://www.youtube.com/watch?v=Gd4gqQm14q4>).

⁶ يتوفر بيان وزارة الداخلية عبر الرابط التالي:

"شوكان"

ومضى الآن على وجود المصور الصحفي الحر **محمود أبو زيد** المعروف باسم "شوكان" أكثر من 600 يوم قيد الاحتجاز دون تهمة أو محاكمة. وألقت قوات الأمن القبض عليه بتاريخ 14 أغسطس/آب 2013 أثناء التقاطه صور لعناصر القوات وهي تفض اعتصام أنصار الرئيس المصري المعزول في ميدان رابعة العدوية في مدينة نصر بالقاهرة. وقامت قوات الأمن بضربه بعد القبض عليه وقيده باستخدام رباط بلاستيكي ترك ندباً على رصغيه. واستمرت أشكال سوء المعاملة بحقه في سجن أبو زعبل حيث احتجزته السلطات رفقة العشرات من المحتجزين الآخرين طوال ثماني ساعات داخل إحدى شاحنات الشرطة تحت لهيب الشمس الحارقة. وفي رسالة كتبها "شوكان" لاحقاً ونشرتها منظمة العفو الدولية، قال: "كنت خائفاً جداً واعتقدت أنني سوف أموت".⁷ ثم سددت عناصر قوات الأمن في السجن للكمات والركلات له وضربه بالعصي كجزء من "حفلة الاستقبال" المعهودة. ويُحتجز "شوكان" حالياً في مجمع سجن طرة جنوبي العاصمة القاهرة.

"غرفة عمليات رابعة"

في 11 أبريل/نيسان، أصدرت إحدى محاكم جنایات القاهرة حكماً بالسجن 25 سنة بحق 14 صحفياً وإعلامياً بتهمة "نشر معلومات كاذبة" والتحرّض على العنف ضد قوات الأمن.⁸ وكان الصحفيون من بين مجموعة قوامها 51 متهماً بإدارة ما عُرف باسم "غرفة عمليات رابعة" أثناء اعتصام رابعة العدوية ضمت بعض قيادات حركة الإخوان المسلمين أيضاً. وأصدرت المحكمة حكماً بإعدام صحفي آخر بتهمة "تشكيل لجان إعلامية لنشر معلومات كاذبة أدت إلى اعتداءات على مؤسسات الدولة".

وأخبر محامو الدفاع المتوكلون في القضية وأقارب المتهمين منظمة العفو الدولية أنه لم تتوفر أدلة مادية تدين الصحفيين. وحوكم أربعة منهم وصدرت الأحكام بحقهم غيابياً.

وتشمل قائمة من حُكم عليهم بالسجن المؤبد مذيع قناة أمجاد التلفزيونية، **محمد العادلي** واثنين من صحفيي شبكة الراصد نيوز الإخبارية **عبد الله الفخراني** و**سمحي مصطفى**. وكانت قوات الأمن قد اعتقلت هؤلاء الثلاثة بتاريخ 25 أغسطس/آب 2013 أثناء مدهمتها لمنزل القيادي في حركة الإخوان صلاح سلطان. وكان الصحفيون الثلاثة يزورون حينها ابنه وصديقهم محمد سلطان الذي اعتقلته قوات الأمن أيضاً.

ولقد صادرت قوات الأمن أجهزة الهاتف النقال والحواسيب المحمولة والحقائب التي كانت بحوزة الصحفيين واقتادتهم إلى قسم شرطة البساتين حيث احتجزتهم فيه 18 ساعة وأيديهم مقيدة بالأصفاد خلف ظهورهم. وعند سؤالهم عن سبب إلقاء القبض عليهم، أخبرهم أحد عناصر الأمن قالاً: "ابقوا هنا وسوف نعثر على اتهامات نوجهها إليكم".

وفي 26 أغسطس/آب 2013، استجوبت نيابة أمن الدولة ثلاثة صحفيين على خلفية اتهامات بانتمائهم إلى جماعة محظورة، وتمويل اعتصام رابعة العدوية، ونشر "معلومات كاذبة".

⁷ أنظر "محمود أبو زيد: 600 يوم في الحبس لمجرد التقاطه الصور: رسالة من داخل أحد السجون المصرية" 5 أبريل/نيسان 2015 (<https://www.amnesty.org/en/articles/blogs/2015/04/600-days-in-jail-for-taking-pictures/>).

⁸ وفق ما ورد في ملق القضية الذي اطلعت منظمة العفو الدولية عليه، أدانت المحكمة هؤلاء وعددهم 14 صحفياً بتهمة "بث أخبار وبيانات وشائعات كاذبة بشأن الوضع الداخلي في البلاد عبر الشبكة المعلوماتية الدولية وبعض القنوات الفضائية". واتهمتهم المحكمة أيضاً بنشر صور مزورة تشير إلى مقتل المحتجين وإصابتهم أثناء فض الاحتجاجات وإذاعة أخبار وشائعات كاذبة وصوراً ملفقة لتخريف الرأي العام داخلياً وخارجياً بشأن الأوضاع في البلد والتحرّض على مؤسسات الدولة وقواتها المسلحة والشرطة واستخدام المواقع الإلكترونية كشكل من وسائل الاتصال".

وقام عناصر قوات الأمن لاحقاً بضرب الصحفيين ضمن الممارسة المعروفة باسم "حفلة الاستقبال" عقب نقلهم إلى أقسام شرطة وسجون مختلفة. ويُحتجز الصحفيون الثلاثة في سجن استقبال طرة.

كما كان مدير قناة الأقصى، **أحمد صبيح**، ضمن الذين حوكموا، حيث صدر بحقه حكم بالسجن المؤبد على ذمة قضية "غرفة عمليات رابعة". وألقت قوات الأمن القبض عليه في منزله بتاريخ 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 واقتادته إلى قسم شرطة حلوان. وظل هناك مدة سنة وشهر دأبت النيابة خلالها على تجديد مدة حبسه احتياطياً دون تهمة أو محاكمة.

وفي الأثناء، استجوبت النيابة أحمد صبيح ضمن تحقيقاتها الجنائية في قضية "غرفة عمليات رابعة" وعلى ذمة تهم أخرى منفصلة تتعلق "بنشر معلومات كاذبة" أثناء الاحتجاجات أمام مقر الحرس الجمهوري - وهي تهمة أدت إلى محاكمته الآن أمام محكمة عسكرية.

ثم نقلت السلطات أحمد صبيح إلى سجن العقرب للحراسة المشددة في نهاية المطاف، وذلك في ديسمبر/ كانون الأول 2014. ويحتجزه مسؤولو السجن الآن في الحبس الانفرادي ولم يسمحوا لعائلته بزيارته إلا مرة واحدة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

كما قامت قوات الأمن بتفتيش مقر قناة الأقصى بالقاهرة عقب اعتقال أحمد صبيح، وصادرت المعدات والكاميرات والأشرطة. وأخبر محامي الدفاع منظمة العفو الدولية أن النيابة العامة قد خلصت بشكل رسمي لاحقاً إلى أن المواد التي تمت مصادرتها لا ترتبط بالإخوان المسلمين وأنها لا تتناول الأوضاع السياسية في مصر.

والقت قوات الأمن اللبنانية القبض على مدير قناة الأحرار، **مسعد البربري**، بتاريخ 2 أبريل/ نيسان 2014 بطلب من السلطات المصرية على ما يظهر، وقامت باحتجازه مدة خمسة أيام في سجن الأمن العام في بيروت. وفي 7 أبريل/ نيسان 2014، اقتاد مسؤولون أمن من مصر ولبنان الصحفي البربري إلى المطار وجعلوه يستقل إحدى الطائرات المتوجهة إلى مصر. ولدى وصوله، اقتادته قوات الأمن إلى سجن ترحيلات الجيزة حيث خضع هناك للاستجواب أمام جهاز الأمن القومي بشأن ما عُرف لاحقاً بقضية "غرفة عمليات رابعة". ويُحتجز حالياً في سجن طرة.

وفي 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، ألقت قوات الأمن في مطار القاهرة القبض على **هاني صلاح الدين**، المدير السابق لموقع اليوم السابع الإخباري وعضو نقابة الصحفيين المصرية. واستجوبته الشرطة لاحقاً في قسم شرطة مدينة نصر قبيل ترحيله إلى سجن العقرب، ليُصار إلى احتجازه في الحبس الانفرادي هناك مدة خمسة أشهر قبل أن يصدر أمر بترحيله إلى سجن طرة ليमान.

ووفق ما افادت به عائلته، لم يقيم وكيل النيابة باستجواب هاني إلا بعد مضي 21 يوماً على اعتقاله، على الرغم من أن الدستور المصري ينص على مثل الموقوفين أمام النيابة العامة في غضون 24 ساعة من القبض عليهم.

وأصدرت إحدى المحاكم حكماً بإعدام الصحفي **وليد شلبي** الذي يعمل في الصحيفة الرسمية الصادرة عن حزب الحرية والعدالة، وذلك على ذمة قضية تتعلق بتهم تشكيل وإدارة لجان إعلامية في موقع اعتصام رابعة العدوية بهدف نشر معلومات كاذبة" أدت على شن اعتداءات على مؤسسات حكومية.

كما عقدت المحكمة محاكمة لعددٍ آخر من الصحفيين والإعلاميين في قضية "غرفة عمليات رابعة" وأدانتهم وأصدرت أحكاماً بالسجن على كل من **حسن الكباني**، الصحفي في صحيفة

الكرامة، **وخالد حمزة**، الصحفي في موقع الإخوان ويب، ورئيس موقع إخوان ويكي، **عبدو مصطفى دسوقي**، والمذيع التلفزيوني **يوسف طلعت**.

كما أصدرت المحكمة أحكاماً بحق عدد من الصحفيين غيابياً وهم **عمرو فرج** (من الراصد نيوز) و**مجدي عبد اللطيف** (من إخوان أون لاين نيوز) و**إبراهيم الطاهر** (الصحفي الحر الذي يعمل لحسابه الخاص) و**جمال نصار** (الصحفي في المختار الإسلامي).

أحمد جمال زيادة
ألقي القبض في ديسمبر/ كانون الأول 2013 على المصور الصحفي **أحمد جمال زيادة** أثناء التقاطه الصور لاحتجاجات طلبة جامعة الأزهر في مدينة نصر بالقاهرة، واحتُجز مدة تتجاوز السنة ونصف قبل أن تُسند التهم إليه.

وفي رسالة اطلعت منظمة العفو الدولية عليها، قال أحمد جمال زيادة أن قوات الأمن اعتقلته عقب التقاطه صوراً لعناصرها وهم ينهمكون في ضرب الطلبة. وإضاف أن قوات الأمن استشاطت منه غضباً لأنه صور عناصرها ولم يلتقط صور العنف المزعوم الذي بدا من الطلبة.

وأطلع مدير شبكة موقع اليقين الإخبارية وكيل النيابة المعني بالتحقيقات أن الصحفي كان يعمل لصالح موقعه وقت إلقاء القبض عليه.

وأضى أحمد معظم فترة احتجازه في سجن أبو زعبل بمحافظة القليوبية شمال القاهرة. وقال إن قوات الأمن قامت بتعذيبه وإساءة معاملته هناك.

ومن جانبه، اتهم المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر قوات الأمن بضرب الموقوفين في السجن واحتجازهم في ظل ظروف سيئة، وذلك عقب زيارة وفد من المجلس السجن أواخر مارس/ آذار 2015.⁹

وأحالت النيابة أحمد جمال زيادة إلى المحاكمة في مارس/ آذار 2015 بتهم تتعلق بالاحتجاج دون ترخيص والاعتداء على قوات الأمن. ولكن المحكمة برأته من هذه التهم في 29 أبريل/ نيسان 2015.

أحمد فؤاد
ألقت قوات الأمن القبض على المصور الصحفي **أحمد فؤاد** البالغ من العمر 18 عاماً وذلك بشكل عشوائي على ما يظهر أثناء تغطيته لاحتجاجات الاسكندرية بتاريخ 25 يناير/ كانون الثاني 2014 بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة للانتفاضة 2011.

وأُسندت له النيابة لاحقاً تهم "الاحتجاج دون ترخيص" والاعتداء على قوات الأمن وحيازة قنابل حارقة (مولوتوف). ويُحتجز أحمد فؤاد في سجن برج العرب بالإسكندرية.

ولم تنتهِ محاكمته التي بدأت في 14 ديسمبر/ كانون الأول 2014 حتى الآن. وأبرز محامو الدفاع للمحكمة أدلة ثبت أن أحمد فؤاد كان يغطي الاحتجاجات لصالح موقع "كرموز" الإخباري، ولكنه لا زال قيد الاحتجاز حتى الآن.

⁹المجلس القومي لحقوق الإنسان "المجلس القومي لحقوق الإنسان يرسل تقريره عن سجن أبو زعبل إلى النائب العام" 1 أبريل/ نيسان 2015 (-2010-11/index.php/home-arabic/11-2010-): <http://www.nchregypt.org/index.php/home-arabic/11-2010-02-08-20-15-08/news/1567-the-national-human-rights-sends-abu-zaabal-prison,-the-attorney-general-s-report.html>.

أيمن صقر
ألقت قوات الأمن على الصحفي **أيمن صقر** بتاريخ 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 أثناء تغطيته احتجاجات في المطرية لصالح موقع "المصريون" الإخباري. وأسندت النيابة العامة له تهمة "التظاهر دون ترخيص" والانتماء لجماعة الإخوان المسلمين والتقاط صور لمباني عسكرية.

ورفضت النيابة العامة إخلاء سبيل أيمن صقر عقب استجوابه على الرغم من أن محاميه قد أبرز أدلة تثبت أن يعمل صحفياً. كما حضر مندوبون من نقابة الصحفيين استجوابه دعماً له.

وظل أيمن صقر قيد الاحتجاز حتى 15 أبريل/ نيسان 2015، أي بعد أن أمرت محكمة الجنج بالإفراج عنه بكفالة قدرها 5 آلاف جنيه مصري (حوالي 654 دولار أمريكي).¹⁰ ولكن النيابة لم تغلق ملف القضية ولا زال أيمن موضع تحقيقاتها الجنائية.

أحمد سامح
ألقت قوات الأمن القبض على مدير إذاعة "حريثنا" التي تبث عبر الإنترنت، **أحمد سامح**، بتاريخ 4 أبريل/ نيسان 2015 عقب مدهامة مقر الإذاعة.

وخضع الصحفي لاحقاً للاستجواب لدى قوات الأمن والنيابة العامة بشأن طريقة انتقاء الإذاعة لمواضيع البث وانتماءاته السياسية.

وأمرت النيابة بالإفراج عنه بكفالة قدرها 5 آلاف جنيه مصري (654 دولار). ولا زال يواجه تحقيقات جنائية تُجرى بشأن اتهامه بحيازة نسخة مقرصنة على قرص مدمج من نظام التشغيل "ويندوز".

محمد علي حسن
ألقت قوات الأمن القبض على عضو نقابة الصحفيين **محمد علي حسن** فجر يوم 11 ديسمبر/ كانون الأول 2014 رفقة زوجته ورضيعتهما البالغة من العمر 45 يوماً. وتم استجوابه وزوجته بشأن عمله في قناة "مصر الآن".

ويواجه محمد ست تهمة أُسندت إليه رسمياً تتضمن "بث أخبار وشائعات كاذبة" و"استلام أموال من خارج جمهورية مصر" و"الانضمام إلى جماعة الإخوان المحظورة" و"التحريض على جريمة الاحتجاج" و"إساءة استخدام وسائل الاتصال والإنترنت"، وذلك وفق ما ورد في لائحة الاتهام التي اطلعت منظمة العفو الدولية عليها. وأنكر محمد جميع هذه التهم.

ووفق ما افادت به أسرته، فلقد تعرض محمد للضرب وسوء المعاملة لحظة إلقاء القبض عليه وأثناء تواجده في قسم شرطة العجوزة بالقاهرة. وأخلي سبيل زوجته وابنته بعد 12 ساعة من القبض عليهما. وتُقل محمد بعد ثلاثة أسابيع إلى معسكر "الكيلو 10.5" وهي ثكنة خارج القاهرة تتبع لجهاز الأمن القومي. وحسب ما افاد به محاميه، يتم تجديد أمر حبسه احتياطياً كل 15 يوماً وتتضمن الأدلة المستخدمة ضده مادة إخبارية نشرتها قناة "مصر الآن" وحسابات مصرفية عائلية تُظهر تحويلات مالية من شقيقه اللذان يعملان في السعودية وليبيا.

¹⁰أنظر موقع (المصريون) "الإفراج عن أيمن صقر" 15 أبريل/ نيسان 2015

<http://almesryoon.com/%D8%AF%D9%81%D8%AA%D8%B1-%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/717047-%D8%A3%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%B5%D9%82%D8%B1-%D8%AD%D8%B1>

(. %D8%B5%D9%82%D8%B1-%D8%AD%D8%B1

حسين محمود عبد الحليم علي
أعلنت وزارة الداخلية عبر صفحتها على موقع فيسبوك أن قوات الأمن ألقت القبض في 11 أبريل/ نيسان 2015 على مراسل صحيفة "الدستور" اليومية **حسين محمود عبد الحليم علي**.¹¹ وقالت الوزارة أن اعتقال الصحفي جاء بناء على صدور الحكم عليه في سبع قضايا جنائية تتفاوت ما بين المخدرات وحيازة الأسلحة والسرقة والرشوة ارتكبت خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2013. وألقي القبض على حسين بعد نشره سلسلة مقالات تنتقد الشرطة. وجاء في بيان الوزارة أن الصحفي قد شن حملة عبر صفحات الصحيفة منذ 5 أبريل/ نيسان بهدف النيل من جهاز الشرطة وتشويه صورته لدى الرأي العام. وتحقق النيابة العامة في الادعاءات التي جاءت على لسان الصحفي. ودعت الوزارة الصحافة المصرية إلى "انتقاء مراسليها بعناية". كما استجوبت النيابة محرر صحيفة الدستور ورئيسها مدة 10 ساعات بشأن مراسل الصحيفة وأخلت سبيلهما عقب دفعهما غرامة مقدارها 5 آلاف جنيه مصري (654 دولار) وفق ما ورد في وسائل الإعلام الرسمية.

صحفيو قناة الجزيرة بالإنكليزية
تجر إعادة محاكمة اثنين من صحفيي قناة الجزيرة بالإنكليزية هما **محمد فهمي** و**باهر محمد** أمام محكمة جنايات القاهرة على خلفية تهمة ملفقة تتعلق بمساعدة جماعة إرهابية محظورة "وتلفيق الأخبار". وأطلق سراح الصحفيين بالكفالة بينما لا زالت إعادة محاكمتهم مستمرة.

كما تعيد المحكمة محاكمة الصحفي بيتر غريستي غيابياً بعد أن حوكم حضورياً على ذمة القضية العام الماضي، رفقة عددٍ آخر من موظفي قناة الجزيرة وأحد الصحفيين من هولندا.

وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض على محمد فهمي وبيتر غريستي في فندق الماريوت بينما ألقت القبض على باهر محمد أثناء تواجده في منزله مساء يوم 29 ديسمبر/ كانون الأول 2013.

وفي أواخر يناير/ كانون الثاني 2014، اسندت النيابة العامة إلى الصحفيين الثلاثة سلسلة من التهم الجنائية تتضمن "بث أخبار كاذبة" "وحيازة معدات للبت دون تصريح" "ومساعد جماعة الإخوان المسلمين أو الانتماء لعضويتها".

ومثل الرجال الثلاثة للمحاكمة رفقة ستة محتجزين آخرين أتهموا بالضلوع في مخطط لجماعة الإخوان يهدف إلى النيل من سمعة مصر على الساحة الدولية - على الرغم من عدم وجود علاقة تجمع بين الصحفيين الثلاثة والمتهمين الستة.

وحضرت منظمة العفو الدولية عدداً من جلسات محاكمتهم بصفة مراقب. ولم يفلح الادعاء في إبراز اي دليل يعزز من اتهام موظفي قناة الجزيرة بتقديم المساعدة لجماعة الإخوان المسلمين أو بث أخبار كاذبة أو حيازة معدات محظورة. وعرقل الادعاء حق المتهمين في مراجعة الأدلة والاطلاع عليها والطعن بها وذلك من خلال عدم استدعاء محامي الدفاع لحضور جلسة أمرت المحكمة أن يتم خلالها استعراض الأدلة المرئية والمسموعة.

وحاول الادعاء أن يستوفي مبلغاً قدره 1.2 مليون جنيه مصري (حوالي 170 ألف دولار أمريكي) من محامي محمد فهمي مقابل اطلاعه على شريط الفيديو المستخدم كدليل ضد موكله. وظهر أن شهود الإثبات الرئيسيين قد ناقضوا إفاداتهم المكتوبة، وأقر الخبراء الفنيون أثناء استجوابهم على منصة الشهود أنهم لا يذكرون أي اللقطات المصورة هي التي تلاعب الإعلاميون المتهمون بها، وأنهم لم يعرفوا ما إذا كانت معدات القناة مرخصة أم لا، وأنهم غير قادرين على تقييم ما كان إذا هؤلاء الثلاثة يشكلون تهديداً للأمن القومي أم لا.

¹¹ يتوفر بيان وزارة الداخلية عبر الرابط التالي:

كما شاب القضية مزاعم بارتكاب التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة، وذلك بعد أن أخبر ثلاثة من الطلبة المحتجزين على ذمة نفس القضية المحكمة عن قيام قوات الأمن بضربهم بعد إلقاء القبض عليهم.

وفي يونيو/ حزيران 2014، أدانت المحكمة صحفيي قناة الجزيرة الثلاثة بالتهمة المنسوبة إليهم، وأمرت بحبسهم ما بين سبع وعشر سنوات. غير إن المحكمة العليا نقضت الحكم الصادر بإدانتهم في 1 يناير/ كانون الثاني 2015 ولكنها رفضت الإفراج عنهم بالكفالة بانتظار إعادة محاكمتهم.

وعقب ضغوط دولية كبيرة، قامت السلطات بترحيل بيتر غريستي من مصر في فبراير/ شباط 2015، ولكن لا زال إعادة محاكمة محمد فهمي و باهر محمد جارية.

واضطر على إثر ذلك محمد فهمي الذي يحمل الجنسيين المصرية والكندية إلى التخلي مكرهاً عن جنسيته المصرية في ديسمبر/ كانون الأول 2014 بعد أن أعلمته السلطات أن ذلك " هو المخرج الوحيد" في قضيته. كما تقاعست السلطات عن توفير الرعاية الطبية اللازمة لعلاج ذراعه التي كُسرت قبل أيام من اعتقاله في ديسمبر/ كانون الأول 2013، ولم تزوده بعلاج من مرض التهاب الكبد الوبائي -ج المصاب به.

وتكرر استهداف السلطات لقناة الجزيرة وموظفيها منذ الإطاحة بمحمد مرسي في يوليو/ تموز 2013.¹² وادعت شبكة قنوات الجزيرة أن قوات الأمن داهمت مكاتبها بشكل متكرر واحتجزت طواقمها. كما حظرت السلطات بث قناة "مباشر، مصر" التابعة لشبكة قنوات الجزيرة، وهي القناة المعروفة بشنها حملة شعواء على خصوم محمد مرسي.¹³

كما أوقفت النيابة العامة صحفيي قناة الجزيرة بالعربية **عبد الله الشامي** مدة 10 أشهر دون تهمة أو محاكمة عقب اعتقاله في أغسطس/ آب 2013، وأمرت بالإفراج عنه "لأسباب صحية" بعد أن أعلن إضراباً منهكاً عن الطعام.

¹²أنظر على سبيل المثال، قناة الجزيرة "الجزيرة تتعرض للهجوم في مصر خلال عام 2013" قناة الجزيرة تطالب مصر بالإفراج عن طاقمها في القاهرة؛ 31 ديسمبر/ كانون الأول 2013 <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2013/12/al-jazeera-asks-egypt-release-journalists-2013123011046540660.html>.

¹³أعلنت قناة الجزيرة وقفها بشكل "مؤقت" بث قناة مباشر -مصر في ديسمبر/ كانون الأول 2014.